



إضافات إقتصادية



نشرة إقتصادية شهرية تصدر عن قسم إدارة الأزمات

في مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء - العدد (2) - حزيران 2016

مركز الدراسات الاستراتيجية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي نُرْجَاجَةٍ
النُّرْجَاجُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا
غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ
وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿النور/ ٣٥﴾
﴿صدق الله العلي العظيم﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

﴿أسعار النفط: انتعاش قادم في ظل اقتصاد عالمي محفوف بالمخاطر.....٣﴾

مقالات استراتيجية

﴿أجندة الديون لمجموعة الدول الصناعية السبع.....٤﴾

تحقيق التوازن:

﴿نظرة على أساسيات سوق النفط خلال السنوات الخمس القادمة.....٩﴾

﴿ثلاثة خيارات لتحسين أمن طرق الطاقة

﴿المحفوفة بالمخاطر في الشرق الأوسط.....٢١﴾

نشرة إقتصادية شهرية تصدر عن قسم إدارة الأزمات
في مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
حزيران 2016 - العدد الثاني

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. فراس حسين الصفار

م.م. عبيد مرتضى السعدي

م.م. علي مراد العبادي

م.م. حيدر حمزة مهدي

الموقع الإلكتروني

أحمد ستار الطائي

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

ضياء عماد الموسوي

أسعار النفط: انتعاش قادم في ظل اقتصاد عالمي محفوف بالمخاطر

٢٠١٤ عندما تجاوزت عتبة المائة دولار، لكن الخبر السعيد لمنتجي النفط انها لن تتخفص اكثر وانما ستبدأ بالتعافي خلال عام ٢٠١٦ ، وستجاوز عتبة ٥٨ دولار عام ٢٠١٨، وستستمر بالانتعاش اكثر عام ٢٠١٩، بل وستبرز الحاجة مستقبلا الى الاستثمار في مجال الإنتاج في حقول العراق وايران والبرازيل وربما روسيا والنفط الصخري الأمريكي من اجل تغطية الطلب العالمي على النفط.

المقال الثالث (ثلاثة خيارات لتحسين أمن طرق الطاقة المحفوفة بالمخاطر في الشرق الأوسط) للكاتب (روين ميلز) نشره (مركز بروكنغز) الأمريكي، ويتطرق كاتبه الى حماية طرق امدادات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط (النفط والغاز) في ظل التهديدات والتحديات التي تواجهها خلال مرورها في مضيق هرمز او في البحر الأحمر... ويقترح ثلاثة خيارات لتجاوز هذه المخاطر ترتبط بالبنية التحتية للإنتاج والتصدير، وبالمنهج المؤسساتي لإنتاج واستهلاك الطاقة، وبوجود اليات مناسبة للتبادل في سوق النفط.

وفي الوقت الذي تبدو فيه موضوعات هذه المقالات مرتبطة بقضايا اقتصادية عامة، فان الفائدة الكامنة في تحديد المخاطر والحلول لقضاياها يمكن ان تستفيد منه جميع دول العالم، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط الساخنة بأحداثها وتقلباتها ومخاطرها.

القارئ الكريم، في هذا العدد من اصدارنا (اضاءات اقتصادية) الذي يصدر عن قسم إدارة الازمات في مركزنا ستطلع على ثلاثة مقالات مهمة ومتراصة في موضوعاتها: المقال الأول (اجندة الديون لمجموعة الدول الصناعية السبع) للكاتب (مارتن فيلدشتاين) نشره موقع (بروجيكت سينيكييت) ، ويركز كاتبه على اجتماع القمة الثاني والأربعين لمجموعة الدول الصناعية السبع، مسلطا الضوء على ما تعانيه بعض هذه الدول من مشكلة مديونية عالية لا يمكن تلافيها الا بتقليل الانفاق العام أو زيادة الضرائب، وكلا الخيارين له تأثيره السلبي على الاقتصاد المحلي. ان المشكلة المديونية في هذه الدول تتطلب معالجتها من خلال استراتيجية طويلة الأمد؛ لما يتركه الخلل في هذه الاقتصادات الكبيرة من تأثير خطير على مجمل الاقتصاد العالمي، كما يتطلب الحال ان تعتمد الدول خارج مجموعة السبع أيضا على استراتيجيات طويلة الأمد لتقليل الاقتراض بالاعتماد على الإمكانيات المحلية المتاحة.

المقال الثاني (تحقيق التوازن: نظرة على اساسيات سوق النفط خلال السنوات الخمسة القادمة) وهو يمثل تقريرا نشره (مركز ديلويت للخدمات الاستشارية والتدقيق المحاسبي والضرائب) في الولايات المتحدة الأمريكية، وينتهي التقرير الى خلاصة مفادها: ان أسعار النفط العالمية لن تعود مرة أخرى الى مستويات انتعاشها السابقة في عام

أجندة الديون لمجموعة الدول الصناعية السبع

تحليل وعرض: د. فراس حسين علي الصفار

رئيس قسم إدارة الأزمات

مركز الدراسات الاستراتيجية

مارتن فيلدشتاين*

بروجيكت سنديكت

ناقش قادة مجموعة السبع الكبار «G7» خلال قمة انطلقت أعمالها يوم الخميس ٢٦ أيار (مايو)، في بلدة إيسي-شيمما في اليابان، مشكلات الاقتصاد العالمي، وتدابير تحقيق استقراره. وتداولت القمة كعادتها أبرز المواضيع الاقتصادية والسياسية العالمية المطروحة على بساط البحث، من مثل تطوير الاقتصاد

والتجارة، وزيادة النمو، وكيفية الخروج من حالة الركود، والتوتر السائد بين الدول المحاذية لبحر الصين الشرقي، واحتمال خروج بريطانيا من



مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، وتدفق المهاجرين بسبب النزاعات والحروب، واتفاقية باريس للمناخ. وتصدّرت جدول أعمالها المخاطر والمصاعب الاقتصادية الحالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي، ومن أهمّها ضعف النمو العالمي، والتقلّبات في أسعار العملات، والركود في الاقتصادات الناشئة،

مثل تطوير الاقتصاد والتجارة، وزيادة النمو، وكيفية الخروج من حالة الركود، والتوتر السائد بين الدول المحاذية لبحر الصين الشرقي، واحتمال خروج بريطانيا من مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، وتدفق المهاجرين بسبب النزاعات والحروب، واتفاقية باريس للمناخ. وتصدّرت جدول أعمالها المخاطر والمصاعب الاقتصادية الحالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي، ومن أهمّها ضعف النمو العالمي، والتقلّبات في أسعار العملات، والركود في الاقتصادات الناشئة،

بلدانهم». وحذر رئيس الوزراء الياباني زملاءه في مجموعة السبع «G7» من خطر تكرار أزمة عام ٢٠٠٨ الاقتصادية: «إن الاقتصاد العالمي الآن على مفترق طرق، وإذا تم اتخاذ خطوات خاطئة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، فإننا قد نواجه أزمة جديدة».

* أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد والرئيس الفخري للمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER). ترأس مجلس مستشاري الرئيس رونالد ريغان للمستشارين الاقتصاديين من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٤. وفي عام ٢٠٠٦، تم تعيينه في المجلس الاستشاري للاستخبارات الخارجية للرئيس بوش، وفي عام ٢٠٠٩ تم تعيينه في المجلس الاستشاري الانتعاش الاقتصادي للرئيس أوباما. حاليا يشغل منصب عضو في مجلس إدارة مجلس العلاقات الخارجية، واللجنة الثلاثية لمجموعة ال-٣٠، وهي هيئة دولية غير ربحية تسعى لفهم أكبر القضايا الاقتصادية العالمية.

** (ماذا في قمة «مجموعة السبع»؟) مقال منشور على الرابط: <http://www.arabeconomicnews.com/article/89705>

من الناتج المحلي الإجمالي. ويدل عجز اليابان السنوي الحالي الذي تبلغ نسبته ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي على أن نسبة الدين ستستمر في الارتفاع بسرعة إذا لم يُتخذ أي إجراء. وتختلف الظروف في كل من دول منطقة اليورو. ولكن العجز السنوي والديون الضخمة في ثلاثة من الاقتصادات الأربع الأكبر في الاتحاد الأوروبي - فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة - تشير إلى نسب ديون أعلى في المستقبل.

واستطرد الكاتب موضحاً: يستحوذ مستوى الدين القومي المرتفع على الموارد المالية التي كانت ستصبح لولاه متاحة لتمويل الاستثمارات التجارية المعززة للإنتاجية. تخشى المشروعات التجارية الآن أن يؤدي العجز المتزايد إلى ضرائب أعلى، مما سيثبط الاستثمار أكثر. وهذا احتمال مقلق للجميع. عندما ترتفع أسعار الفائدة، كما ستفعل بالتأكيد، ستطلب تكلفة خدمة الدين ضرائب أعلى، وهو ما سيضر الحوافز الاقتصادية ويضعف النشاط الاقتصادي. ويحد استمرار العجز الكبير من المساحة التي يمكن للحكومة فيها زيادة الإنفاق عند وجود تراجع اقتصادي أو تهديد للأمن القومي.

من الواضح أن خفض العجز مهمة تقع على عاتق أولئك المسؤولين عن الإيرادات والإنفاق العام: وهم الحكومات والسلطات التشريعية. ولكن البنوك المركزية أيضاً تلعب دوراً، إذ تؤثر في المشكلة بطريقتين. تخفض سياسات أسعار الفائدة المنخفضة

وفي هذا الاتجاه ترد مقالة الكاتب لتركز على الديون المتنامية للدول الصناعية السبع بوصفها أهم تحديدات المرحلة الحالية واستهلكت المقالة بالقول: سيجتمع في السادس والعشرين والسابع والعشرين من مايو/أيار رؤساء مجموعة الدول الصناعية الرائدة السبع في اليابان من أجل مناقشة المشاكل الاقتصادية والأمنية المشتركة. **ففي الجانب الاقتصادي** تمثل الزيادة التي لا يمكن تحملها في الدين القومي الكبير المتراكم على الدول المتقدمة مشكلة مشتركة كبيرة تسترعي انتباهها. كما أن للفشل في تطبيق سياسات لمواجهة انفجار الاقتراض الحكومي آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي وعلى الدول المثقلة بالديون نفسها. المشكلة سيئة وتزداد سوءاً في كل مكان تقريباً. في الولايات المتحدة، يقدر مكتب الميزانية في الكونغرس أن الدين الحكومي الفيدرالي تضاعف على مدار العقد الماضي، من ٣٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويتنبأ أيضاً بأن نسبة الدين بعد عشر سنوات من الآن ستكون ٨٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفق الافتراضات الاقتصادية المؤاتية ودون برامج جديدة لزيادة الإنفاق أو خفض الإيرادات. الأمر الأكثر إثارة للقلق أن نسبة العجز السنوي سوف تتضاعف في العقد التالي لتبلغ ٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، واضعة الدين على طريقه نحو تخطي نسبة ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن الوضع أسوأ في اليابان، حيث يبلغ الدين الإجمالي أكثر من ٢٠٠٪

بأن تقليل خسائر الإيرادات من النفقات الضريبية طريقة فعلية لخفض الإنفاق الحكومي رغم أن تقليل العجز يظهر في الميزانية على جانب الإيرادات.

وفي الختام خلص الكاتب إلى القول: الخبر الجيد هو أن التقليل الضئيل نسبيا للعجز السنوي يمكنه وضع الاقتصاد على بداية الطريق نحو بلوغ نسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل كثيرا. وفي حالة الولايات المتحدة، فإن خفض العجز من نسبة ٤,٩٪ المتوقعة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي سيتسبب في هبوط نسبة الدين إلى ٦٠٪.

وينطبق نفس الأمر على أي مكان آخر. إن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل مساوية لنسبة عجز الموازنة السنوية إلى النسبة السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ومع نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بمعدل ٤٪، فإن عجز الموازنة بنسبة ٢٪ من شأنه أن يخفض نسبة الدين طويل الأمد إلى ٥٠٪. ينبغي أن يكون هذا هو الهدف الذي تصوب نحوه كل بلدان مجموعة الدول الصناعية السبع.

التحليل:

تعاني اقتصادات دول العالم من مشكلة الديون الداخلية والخارجية نتيجة السياسات الاقتصادية المطبقة من الحكومات المختلفة، ما ينعكس بشكل أساسي على مستقبل هذه الدول نتيجة الأعباء المالية المترتبة من الديون وخدمة الديون (أسعار

في الدول المتقدمة الحجم الحالي لعجز الميزانية، ولكن على حساب تقليل الضغط على القادة السياسيين من أجل مواجهة العجز المستقبلي وتشجيع الناخبين على تفضيل برامج إنفاق أكثر وخفض ضريبي أكبر. يمكن للبنوك المركزية المساعدة عبر الإعلان بوضوح أن أسعار الفائدة سترتفع ارتفاعا كبيرا في المستقبل، مما يزيد من تكلفة الاقتراض وتمديد الديون الحالية التي تتحملها الحكومات.

ووفقاً للكاتب: يتطلب خفض العجز السنوي إما إيرادات ضريبية مرتفعة أو مصروفات منخفضة. إن رفع معدلات الضريبة الهامشية مكروه ومضر اقتصاديا. في الولايات المتحدة، هناك مجال لرفع الإيرادات دون زيادة معدلات الضرائب، عبر الحد من النفقات الضريبية المزعومة، أو أشكال الإنفاق المتضمنة في القواعد الضريبية لا تلك التي يخصصها الكونغرس سنويا. فالأمريكي الذي يشتري سيارة كهربائية على سبيل المثال، يتلقى خفضا ضريبيا قيمته ٧٠٠٠ دولار. تشمل النفقات الضريبية الأكبر في الولايات المتحدة الخصم على فائدة القرض العقاري واستثناء أقساط التأمين الصحي التي يدفعها صاحب العمل من الدخل الخاضع للضريبة. **ويبين أنه:** على الرغم من أن القضاء على أي من هذه النفقات الضريبية الهائلة قد يكون مستحيلا من الناحية السياسية، إلا أن تحديد المقدار الذي يمكن أن يخفض به دافع الضرائب التزامه الضريبي باستخدام تلك البنود يمكن أن يجمع إيرادات وافرة. لذا أبذل قصارى جهدي كي أقنع أصدقائي من الجمهوريين في الكونغرس

السبع بشكل خاص نتيجة الأعباء الاقتصادية التي سوف يتحملها الاقتصاد المحلي، وإن خفض هذا العجز الحكومي سيتم إما من خلال تقليل الإنفاق العام أو زيادة الضرائب، وفي كلا الحالتين ستكون هناك أعباء على الاقتصاد متمثلة في انخفاض مستويات النمو الاقتصادي. وبما أن الاقتصادات تعاني من ركود (مستوى التضخم منخفض عن المستوى المطلوب) ومستويات النمو منخفضه، فإن المشاكل ستكون مضاعفة، كما إن الأعباء المالية والمشاكل المالية سوف تنقل للأجيال اللاحقة، وهو أمر غير مقبول، إذ إن انتقالها يمثل تهديدا حقيقيا للاقتصاد نتيجة عدم وجود مرونة في اتخاذ القرارات في معالجة هذه المشكلة، وإن الحكومات القادمة ملزمة بتطبيق سياسات تقشفية، ما يؤثر على وضعها السياسي ومقبوليتها عند الناخبين، فضلاً عن تحملها أعباء مالية (الاقتراض وخدمة الديون) دون الحصول على أموال لاستثمارها أو تنشيط الاقتصاد.

من جانب آخر، تعد اقتصادات الدول الصناعية السبع أكبر الاقتصادات في العالم، ما يعني أن أي خلل في هذه الاقتصادات سينعكس بشكل مباشر على العالم، إذ تمثل هذه الاقتصادات القوة الدافعة للاقتصاد العالمي. وكما هو معلوم إن تعرض دولة نامية أو صاعدة أو متقدمة لمشكلة ينعكس على الاقتصاد العالمي (أزمة اليونان عام ٢٠٠٩، أزمة النمو الآسيوية عام ١٩٩٧)، فماذا سوف يحدث لو حصلت الأزمة في إحدى الدول الصناعية السبع أو في بعض

الفائدة السنوية التي تفرض على الاقتراض الداخلي والخارجي). ويمثل هذا الموضوع عقبة كبيرة في الوقت الحاضر، ولاسيما في الدول المتقدمة بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، إذ كانت مشكلة الديون في السابق تتركز بشكل كبير في الدول النامية التي تفتقد للموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وكان الاقتراض أحد أساليب توفير الموارد المتاحة لتحقيق التنمية إلا أن فشل عملية التنمية الاقتصادية وخروج هذه الدول مثقلة بالديون جعل هذه الدول تعاود النظر في موضوع الاقتراض والشواهد كثيرة حول هذا الموضوع، مثلاً أزمة المكسيك وغيرها من الدول التي عانت من هذه المشكلة ومن الأعباء المالية للاقتراض.

المشكلة الحالية تتمثل في الديون الكبيرة التي تعاني منها الدول المتقدمة، ولاسيما الدول الصناعية السبع، وهي مشكلة حقيقية نتيجة الإنفاق الحكومي الكبير وعمليات التيسير الكمي في هذه الدول والأدوات غير التقليدية الأخرى التي تم تطبيقها من قبل البنوك المركزية في تلك الدول للخروج من الأزمة المالية (مثلاً تم في الولايات المتحدة استبدال السندات ذات المخاطر العالية بأخرى أقل خطورة، أو تغيير آجال بعض أنواع السندات بأخرى ذات آجال زمنية أقل). هذه الأسباب وغيرها جعلت العجز الحكومي والديون بمستويات غير مسبوقة، ومن المتوقع أن يزداد في المستقبل في حالة استمرار الوضع على ما هو عليه، ما يهدد مستقبل الدول المتقدمة والدول

المحلي الإجمالي الاسمي بمعدل ٤٪، فإن عجز الموازنة بنسبة ٢٪ من شأنه أن يخفض نسبة الدين طويل الأمد إلى ٥٠٪. ينبغي أن يكون هذا هو الهدف الذي تصوب نحوه كل بلدان مجموعة الدول الصناعية السبع.

في المقابل، يمكن للدول الأخرى خارج مجموعة السبع تطبيق سياسات مماثلة للتقليل من الاقتراض وعدم الانجرار وراء تحقيق أهداف قصيرة الأجل، وإنما رسم استراتيجية طويلة الأجل تعتمد على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة سواء من الاقتراض أم من غيره لتنفيذ مشاريع ذات إنتاجية عالية لئتم إطفاء الدين من الإيرادات المتحققة من هذه المشاريع. والأهم من ذلك، أن تكون الاستراتيجية تعتمد على الإمكانيات المحلية وخطط قابلة للتنفيذ فضلاً عن جدولة الديون وتوضيح إمكانية خفضها في المستقبل والسيطرة على عجز الموازنة.

وهذه القمة هي الثانية والأربعون التي تعقدتها المجموعة منذ نشأتها عام ١٩٧٦. وقد تشكّلت المجموعة بمشاركة خمس دول في سبيل مكافحة الأزمة الاقتصادية التي كانت قائمة أعوام السبعينات. ومع انضمام اليابان وكندا إليها، اتخذت اسم مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى. وفي عام ١٩٩٨، انضمت روسيا أيضاً إلى المجموعة لتتخذ اسم مجموعة الثماني G8، غير أن عضوية روسيا في المجموعة عُلّقت عام ٢٠١٤ إثر لجوء إدارة موسكو إلى ضم القرم إليها.

هذه الدول...؟. بالتأكيد ستكون النتائج خطيرة. ويورد الكاتب في مقاله نسبة الديون والعجز في هذه الدول وإمكانية ارتفاعها بشكل كبير جداً إذا ما تم التعامل معها بشكل غير جيد، ويوضح أنه لا بد من أن سعر الفائدة سيرتفع ومن ثم ستكون الأعباء المالية أكبر (في ظل أسعار الفائدة المنخفضة تكون أعباء خدمة الدين عند المستويات المنخفضة)، كما إن توفير موارد إضافية من خلال زيادة الضرائب أمر غير ممكن في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، وكذلك فإن تخفيض الإنفاق العام سيمثل تحدياً حقيقياً للدول، إذ لازالت هذه الاقتصادات غير مستقرة. ومن ثم يفضل الكاتب إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية المطبقة في الولايات المتحدة بوصفها موارد إضافية يمكن الاستفادة منها، ولاسيما حول ضرائب السيارات وتخفيض الفوائد على القروض العقارية واستثناء أقساط التأمين الصحي التي يدفعها صاحب العمل من الدخل الخاضع للضريبة. كما إن البنك المركزي لكل دولة فضلاً عن الحكومات والسلطات التشريعية يمكن أن يقوم بخطوات إيجابية في حل المشكلة، وإن التقليل الضئيل نسبياً للعجز السنوي يمكنه وضع الاقتصاد على بداية الطريق نحو بلوغ نسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل كثيراً، إذ إن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل مساوية لنسبة عجز الموازنة السنوية إلى النسبة السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ومع نمو الناتج



تحقيق التوازن:

نظرة على أساسيات سوق النفط خلال السنوات الخمس القادمة

ترجمة وتلخيص وعرض: م. م. عبيد مرتضى السعدي
باحثة في قسم إدارة الأزمات
مركز الدراسات الاستراتيجية

مركز ديلويت للخدمات الاستشارية
والتدقيق المحاسبي والضرائب/
الولايات المتحدة الأمريكية

المقدمة

من ٣٥ دولارا للبرميل. وعلى الرغم من انخفاض الأسعار عالمياً، إلا أن أوبك حافظت على استراتيجيتها بالحفاظ على حصتها في السوق بدلا من خفض الإنتاج لتحقيق التوازن في السوق ورفع الأسعار كما كان يحدث في فترات الركود السابقة. ونتيجة لانخفاض أسعار النفط والغاز، كانت ردود أفعال البلدان المنتجة لانخفاض الأسعار هو تقليص الميزانيات الرأسمالية، متأمة من استقرار أسعار النفط الخام بين ٥٥ دولارا للبرميل إلى ٦٥ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من هذه التخفيضات في النفقات الرأسمالية الأولية، إلا أن الولايات المتحدة واصلت إنتاج النفط الصخري، وذلك لعدة أسباب (عقود التحوط إلى الأمام، تخفيض التكلفة وزيادة المكاسب بسبب الركود في قطاع الخدمات، الحاجة المستمرة إلى التدفق النقدي لخدمة الديون المتركمة). ومع استمرار نمو إنتاج النفط خلال عام ٢٠١٥ وعدم قدرة الطلب لمواكبة معدلات النمو، واصلت أسعار النفط بالانخفاض، مما اضطر أغلب الدول المنتجة إلى تخفيض ميزانياتها وتسريح الموظفين.

تحولت دورة سوق النفط نحو الانخفاض منذ منتصف عام ٢٠١٤، واستمرارية الانخفاض أدت إلى انخفاضات كبيرة في النفقات الرأسمالية وخلق حالة من الاضطرابات في صناعة النفط والغاز. وفي الآونة الأخيرة تراجعت أسعار النفط دون الـ ٣٠ دولارا للبرميل الواحد، ويتوقع المحللون أن يستمر انخفاض أسعار النفط. في المقابل يدافع آخرون بأن أسعار النفط ستتتعش في الأمد القريب ويرون أن سبب الانكماش الحالي في أسعار النفط يعود إلى عوامل متنوعة، منها ثورة النفط الصخري الأمريكي، ومنظمة أوبك واستراتيجيتها الجديدة بحماية حصتها في السوق بدلا من التوازن بقيادة المملكة العربية السعودية، ورفع العقوبات المفروضة على إيران، وتزايد مستويات المخزون النفط والمنتجات المكررة في جميع أنحاء العالم، وتوقعات بتباطئ نمو الطلب العالمي على النفط بسبب الركود في الاقتصاد العالمي.

تمهيد

من حيث التوازن بين العرض والطلب لعام ٢٠١٥، فقد بينت وكالة الطاقة الدولية في تقرير توقعات شهر فبراير أن إنتاج السوائل

في نهاية عام ٢٠١٥، انخفض نفط الخام القياسي الدولي (برنت) من أعلى مستوى له خلال عام ٢٠١٤ الذي بلغ ١١٥ دولارا للبرميل إلى أقل

العالمية قد نما بمقدار ٢,٢ مليون برميل يوميا، قيد الإنشاء، وأدى ذلك إلى زيادة إنتاج العالم في حين نما الطلب بمقدار ١,٤ مليون برميل يوميا. أنظر الشكل (١). مما زاد المخزون إلى ٣ مليار برميل. والشيء المثير للاهتمام هو أنه في منتصف عام ٢٠١٤، عندما بدأت أسعار النفط بالانخفاض ظهرت مشاريع جديدة عديدة راغبة في تقليل مستويات الإنتاج.

الشكل (١) إنتاج العالم من الوقود السائل ومصادر الاستهلاك



توقعات الإنتاج (مشاريع جديدة)

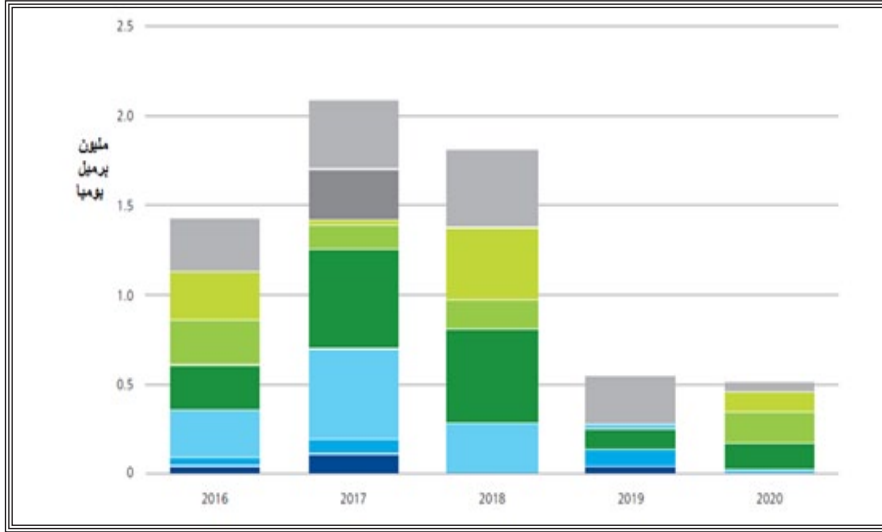
في تقريرها الرابع لعام ٢٠١٤ - البالغ عددها ٩٠ مشروعاً ستؤدي إلى توفير إنتاج النفط الخام حوالي ٦,٤ مليون برميل يوميا خلال السنوات الخمس القادمة متوزعة في ثلاث مناطق (الاتحاد السوفيتي سابقاً، وأوروبا، والبرازيل). ومن المتوقع أن تسهم البرازيل في نمو أكثر من ٦٥ ٪، ويرجح أن يوفر الاتحاد السوفيتي السابق لوحده حوالي ١,٦ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من الرمال النفطية في كندا، المعروفة بكلفتها العالية نسبياً، وإن

على الرغم من وفرة النفط الخام عالمياً في الوقت الحالي، من المتوقع أن تظهر العديد من المشاريع الجديدة التي قد تأتي عبر الإنترنت في بلدان خارج منظمة أوبك خلال السنوات القليلة القادمة.

وقد قد تم انشاؤها عندما كانت أسعار نفط ١٠٠ دولار مضافاً إليها مصاريف الشحن، والآن تواجه حالات توقف في قيامها، ومن المتوقع أن هذه المشاريع - كما بينت وكالة الطاقة الدولية

مشاريعها قيد البناء، إلا أنها ستضيف في عام وحوالي ٠,٣ مليون برميل يوميا تأتي عبر ٢٠٢٠ ما يقدر بـ ٠,٨ مليون برميل يوميا الإنترنت في عام ٢٠١٦.

الشكل (٢) مشاريع الإنتاج الجديدة المقدرة من البلدان التي هي خارج أوبك



إنتاج أوبك

الخزينة العامة والميزانية والنفقات الرأسمالية. وقد كانت هناك عدة تقارير تتحدث بأن الحكومة العراقية طلبت من شركات الإنتاج والاستكشاف أن تخفض من ميزانيتها والإبقاء على إنتاج ثابت دون تغيير. وتحاول حكومة إقليم كردستان أن تدفع إلى المقاولين وشركات الإنتاج والاستكشاف المستحقات التي عليها.

بحلول عام ٢٠١٨، التشديد على التوازن بين العرض والطلب سيقود إلى ارتفاع في الأسعار. ولو نظرنا بشكل دقيق إلى أساسيات اقتصاد النفط والسيناريوهات المطروحة في هذه الورقة فإننا مسلمون بأن أسعار النفط تعاني. ولو نظرنا إلى الشكل (١٠) الذي سيرد لاحقا، والذي يبين توقعات أسعار النفط في أعقاب الانتعاش، فإن المنحنى فيه

ننتقل الآن إلى أوبك ومراجعة مستويات الإنتاج الحالية ومناقشة قدرتها على زيادة الإنتاج. فعلى الرغم من أن إنتاج أوبك تجاوز ٣٢ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٥ (بما في ذلك إندونيسيا التي انضمت إلى أوبك)، فإن النمو في الإنتاج على المدى القريب سيكون محدودا باستثناء إيران، إذ إن كلا من المملكة العربية السعودية والعراق قد بلغ إنتاجهما ١,٢ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٥. أما بالنسبة للمملكة، فهناك بعض التساؤلات حول ما إذا كانت مستويات الإنتاج الحالية يمكن أن تستمر على الرغم من وجود طاقة إنتاجية فائضة تقارب ٢ مليون برميل يوميا. أما العراق، فإن انخفاض أسعار النفط قد أثر على

إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة

ثاني موقع لإمدادات النفط الخام هو نفط الخام الصخري في الولايات المتحدة، وخاصة من ثلاث أحواض رئيسية هي: (بيرميان، باكن، إيجل فورد). وتظهر البيانات الحديثة في الأسواق أنه على الرغم من انخفاض أسعار النفط، إلا أن حوض بيرميان استمر في إنتاجه، وكان متوسط الإنتاج لعام ٢٠١٥ خلال تشرين الثاني/نوفمبر ١,٩ مليون برميل يوميا، أي بزيادة إنتاج قدرها ٢٧٢ ألف برميل يوميا عن عام ٢٠١٤. وفي الوقت الحالي، ينتج الحوض ٢,١ مليون برميل يوميا؛ بسبب عقود التحوط وكفاءة الإنتاج.

أما حوض باكن، فقد شهد انخفاضا في الإنتاج بعد أن كان في ذروته، وخاصة في شهر حزيران/يونيو عام ٢٠١٥، إذ انخفضت طاقته الإنتاجية التي كانت ١,٢٤ مليون برميل يوميا حوالي ٦٤ ألف برميل يوميا في شهر تشرين الأول/نوفمبر عام ٢٠١٥.

وفي تقرير وكالة الطاقة الدولية لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تنبأت الوكالة أن يصل إنتاج حوض باكن إلى ١,١ مليون برميل يوميا بحلول شهر آذار/مارس ٢٠١٦. بينما رجحت شركة ديلويت أن يكون متوسط إنتاجه في عام ٢٠١٦ فقط، ١ مليون برميل يوميا؛ نظرا لتخفيض النفقات الرأسمالية وانخفاض أسعار النفط.

بينما شهد حوض «إيجل فورد» أعنف تأثير في الإنتاج بين الأحواض الثلاثة التي مر ذكرها، إذ

سيتحول من انخفاض الأسعار الحالية (المرحلة الأولى) بالقرب من مستويات التكاليف النقدية، إلى زيادة سريعة (المرحلة الثانية)، معززة بذلك ارتفاع الأسعار بشكل كبير ولكن ليست بنفس مستويات أسعار قبل الأزمة الحالية. أما المرحلة الثالثة، فإن الزيادات في التكلفة المرتفعة بمرونة العرض ضرورية لمواكبة الإنتاج وانخفاض نمو الطلب. تحليلنا يشير إلى أن الأسعار ستواصل بالارتفاع بشكل تدريجي بسبب نمو الطلب وانخفاض الإنتاجية والتأجيل المستمر في إنشاء المشاريع الجديدة. ووفق بيانات شركة ديلويت، فإن التأجيل في المشاريع الجديدة سيتوقف خمس سنوات بسبب عوامل كثيرة.

ويتوقع مركز ديلويت أن الأسعار ستصل إلى ٤٠ دولارا في منتصف عام ٢٠١٦ وترتفع إلى ٥٨ دولارا في عام ٢٠١٨؛ نتيجة توازن العرض والطلب في المستقبل، والتقدم التكنولوجي وتخفيض التكاليف.

وبالنظر إلى الشكل (٩) سنجد أنه لا بد من الاستثمارات والإنتاج في إيران والعراق والبرازيل وربما روسيا والولايات المتحدة أيضا. وبعد ٢٠١٩ نتوقع نمو أسعار النفط بصورة ثابتة لدعم الزيادة المستمرة في مستلزمات الإنتاج من مصادر أكثر كلفة مثل المناطق الساحلية والرمال النفطية وأكثر المشاريع النفطية الضيقة، والتي من الممكن أن تؤثر على زيادة تكاليف صناعة الخدمات بسبب زيادة الاستخدام.

إلى حوالي ٨,٧ مليون برميل يوميا، وفقا لتقرير وكالة الطاقة الدولية لشهر شباط/فبراير «توقعات الطاقة في الأجل القصير» عام ٢٠١٦.

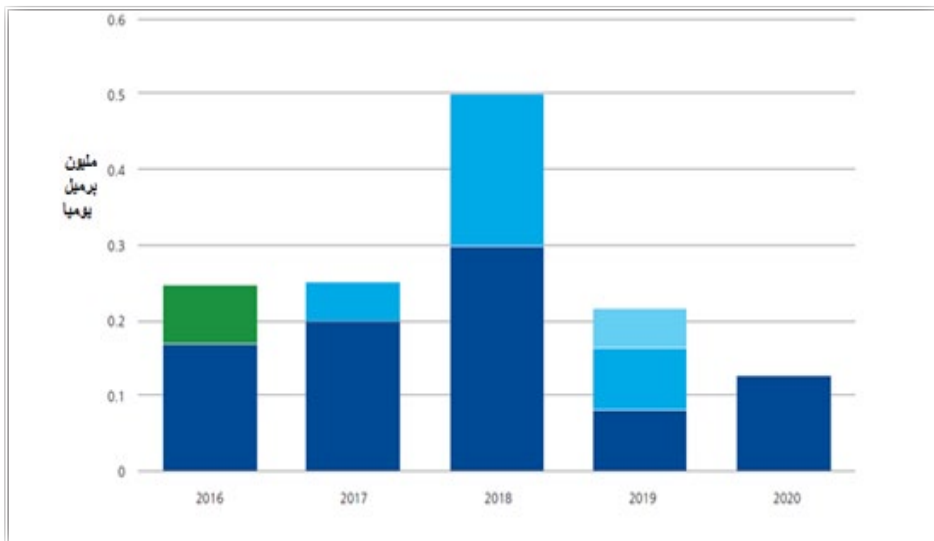
تخفيضات مشروع النفط الخام

إن الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال عام ٢٠١٥ والواقع الجديد الذي يشير إلى استمرارية هذا الانخفاض لمدة أطول من الزمن، أدى إلى تأجيل العديد من المشاريع ذات التكلفة العالية (انظر الشكل ٣). فقد بينت البيانات الحكومية والنشرات الإخبارية أن البلدان غير الأعضاء في أوبك سوف تواجه إلغاء وتأجيل ١,٣ مليون برميل يوميا من إنتاج نفط على مدار الخمس سنوات القادمة، وإن ما يقارب الـ ١ مليون برميل يوميا سيكون من المشاريع الرملية الكندية ذات التكلفة العالية.

كانت ذروة إنتاجه في آذار/مارس عام ٢٠١٥ قد وصلت إلى ١,٧ مليون برميل يوميا، وانخفضت إلى ٢٨٧ ألف برميل بحلول تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يواصل انخفاضه، وأن لا يتجاوز إنتاجه إلى ١,٢٢ مليون برميل يوميا في شهر شباط/فبراير ٢٠١٦. بينما قدرت شركة ديلويت متوسط إنتاج إيجل فورد ١ مليون برميل يوميا في ٢٠١٦.

لذا أوضحت شركة ديلويت بتقديرها لمجموع إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة عام ٢٠١٦ بأنها ستخفض بحوالي ٧٠٠ ألف برميل يوميا. أما بالنسبة لبقية الولايات المتحدة (ما عدا الأحواض الثلاثة المذكورة)، فمن المتوقع أن تحقق المشاريع في الإنتاج البحري مكاسب جيدة يقابلها انخفاض في الإنتاج البري التقليدي. إن إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة سيصل

الشكل (٣) تقدير المشاريع المؤجلة في البلدان التي هي خارج أوبك

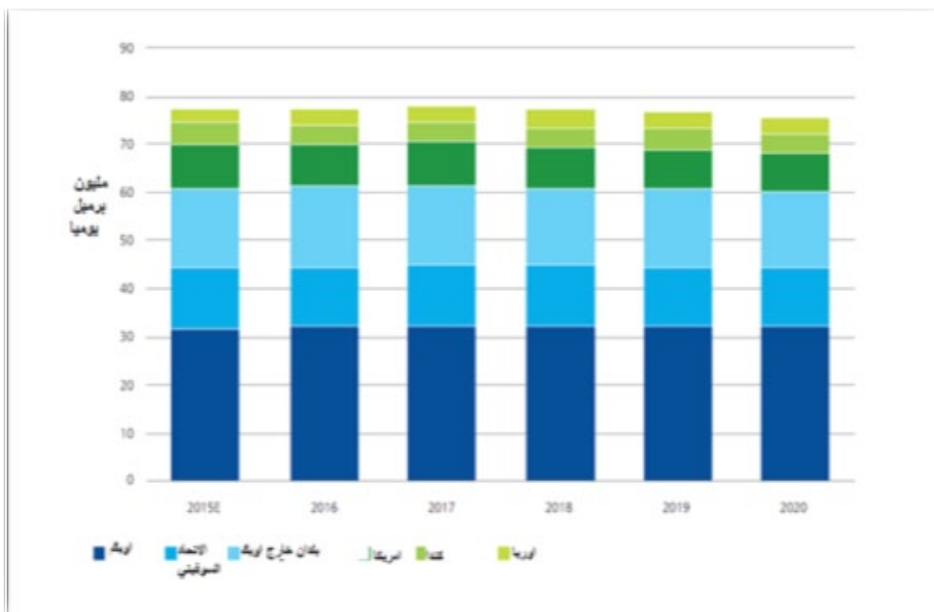


شركة ديلويت وتوقعات الإنتاج

أما بالنسبة للمنتجين من خارج أوبك، فإن الشركة تتوقع انخفاض إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٦. بينما من المرجح أن يعوض نمو الإنتاج في خليج المكسيك في الولايات المتحدة، ومن المتوقع أن يزداد الإنتاج في كل من كندا وأوروبا والبرازيل والاتحاد السوفيتي السابق؛ نتيجة المشاريع الجديدة قيد الإنشاء. لذا فإن الأثر الصافي للإنتاج في عام ٢٠١٦ للبلدان التي هي خارج منظمة أوبك هو الانخفاض من ٠,٦ مليون برميل يوميا إلى ٤٤,٥ مليون برميل يوميا؛ بسبب (تكلفة النفط الخام ومتأخرات الإيجار).

تتوقع شركة ديلويت في تقريرها أن إنتاج أوبك (باستثناء إيران)، سوف يستمر في مستوياته الحالية حتى عام ٢٠٢٠. ومن المفترض أن إيران سوف تنتج تدريجيا ٥٠٠ ألف برميل يوميا في عام ٢٠١٦، وسيضاف إليها ٣٠٠ ألف برميل يوميا في عام ٢٠١٧، لذا فإن وضع إيران تقريبا سيعود إلى مستويات الإنتاج قبل فرض العقوبات بنهاية عام ٢٠١٧.

شكل (٤) توقعات إنتاج العالم من النفط الخام (تكلفة النفط الخام ومتأخرات الإيجار)



المساهمين في نمو الطلب كانت الولايات المتحدة وأوروبا والصين والهند وغيرها من بلدان آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط (باستثناء إيران)، كما هو موضح في الشكل (٥).

الطلب (٢٠٢٠-٢٠١٦)

وفقا لأحدث بيانات وكالة الطاقة الدولية، وتقويم الأثر البيئي، وأمانة أوبك، فإن الطلب على السوائل قد ازداد بين ١,٥٪ و ١,٨٪، وإن أكبر

يوميًا، وهو ما يمثل نحو نصف النمو الذي تحقق في عام ٢٠١٥. هذا التشاؤم قد يكون على أساس أن استهلاك البنزين كان المصدر الرئيس لنمو الطلب، وهناك شكوك حول إمكانية ازدياده.

الوكالات الثلاث سابقة الذكر، بينت أنها متقائلة من أن الطلب سيصل إلى مليون برميل يوميًا، معتمدة في توقعها على أن الصين سوف تستمر في النمو، وأن الطلب على البنزين سيزداد.

وفي عام ٢٠١٦، أشارت الوكالات الثلاث (أي وكالة الطاقة الدولية، وتقييم الأثر البيئي، وأمانة أوبك) إلى استمرار نمو الطلب على السوائل. أوبك والوكالة تتبأتا بنمو الطلب بنسبة ١,٣٪، وهو معدل أقل من تقديرات عام ٢٠١٥. أما تقييم الأثر البيئي، فكان أكثر تفاؤلاً، وقدر النمو بنسبة ١,٥٪. بينما كان التشاؤم الكبير في توقعات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، إذ من المتوقع أن يكون النمو بين صفر و ٠,٣ مليون برميل

الشكل (٥) ملخص توقعات الطلب في التقارير الثلاثة سابقة الذكر

إدارة معلومات الطاقة			
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
الطلب	٩٥,٢	٩٣,٨	٩٢,٤
النمو	١,٤	١,٤	١,٢
معدل النمو %	%١,٥	%١,٥	%١,٣
وكالة الطاقة الدولية			
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
الطلب	٩٥,٧	٩٤,٥	٩٢,٨
النمو	١,٢	١,٧	٠,٩
معدل النمو %	%١,٣	%١,٨	%١,١
أوبك			
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
الطلب	٩٤,٢	٩٣	٩١,٤
النمو	١,٢	١,٦	١,٢
معدل نمو %	%١,٣	%١,٨	%١,٣

الأعضاء ٢,٢٨٪؛ نظراً لتباطؤ النمو في الصين. وتتوقع ديلويت بأن معدل النمو سيكون ١,٥٪ في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. ويبين الشكل (٦) تأثير معدلات النمو على الطلب.

وإذا استعملنا توقعات وكالة الطاقة الأمريكية لعام ٢٠١٦ لاستهلاك السوائل كنقطة انطلاق وطبقنا متوسط معدل النمو السنوي المركب من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ لتطوير نمو معدلات الاستهلاك لعام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٠، سيكون معدل نمو دول منظمة التعاون الاقتصادي ٠,٢٢٪، و البلدان غير

وبناء على هذه الافتراضات، فإن مجموع الطلب ١,٥٪، في حين سيكون لدينا معدل نمو السوائل العالمي على السوائل سينمو في عام ٢٠١٦ بنسبة من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢٠، ٠,٩٪ فقط.

الشكل (٦) توقعات استهلاك السوائل في العالم



التخزين

٢,٧ مليار برميل من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤. بينما

وصلت في كانون الأول عام ٢٠١٥ إلى ٣

مليار برميل، ولذلك يمكننا تقدير فائض الخزين،

والذي هو حوالي ٣٠٠ مليون برميل من السوائل

البتروولية (أي حوالي ٤-٦ أيام) فائض بالعرض،

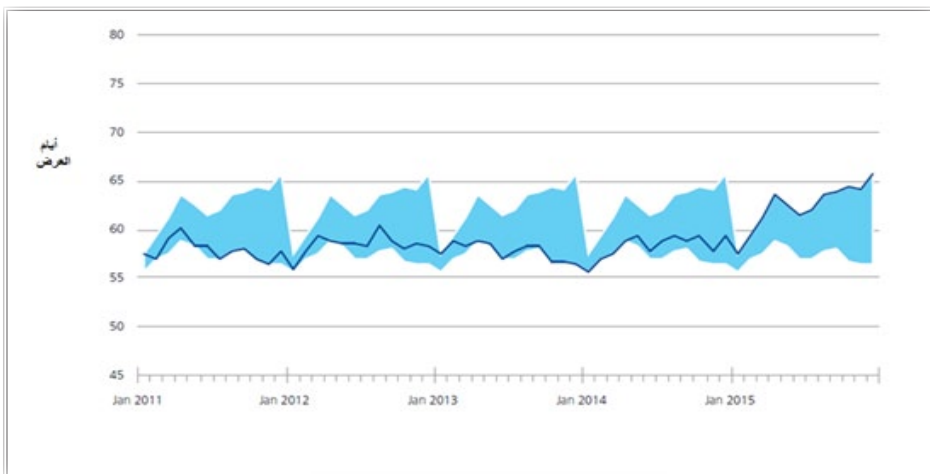
وكما هو موضح في الشكل (٧).

ماذا عن التخزين العالي والغير طبيعي الموجود في سوق النفط في الوقت الحالي؟

تظهر بيانات وكالة الطاقة الدولية ومنظمة التنمية

والتعاون (OECD) مخزونات النفط التي بلغت

الشكل (٧) المخزون التجاري لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للنفط الخام والسوائل الأخرى

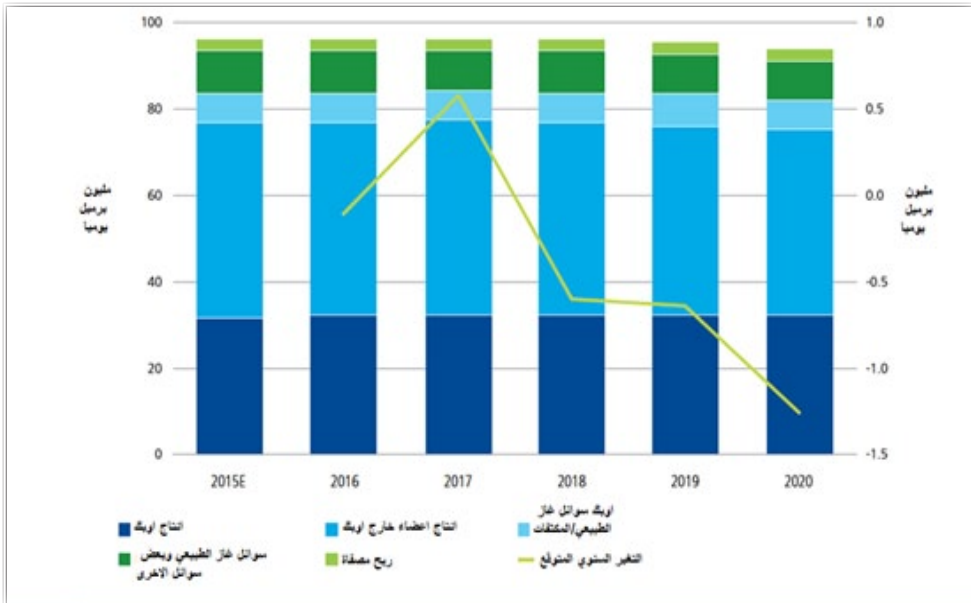


وبمقارنة توقعات إجمالي عرض السوائل مع توقعات إجمالي الطلب كما في الشكل (٩)، سنلاحظ أن هناك بعض التوازن بين العرض والطلب في نهاية عام ٢٠١٦، لكننا سنرى نقصا في المعروض بحوالي ٠,٢٩ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧ دون السحب من المخزون (الذي هو حاليا ٣٠٠ مليون برميل، أي فائض في الخزين)، والذي يمكن أن يغطي النقص في النفط عام ٢٠١٧ بشكل كامل، وذلك باستخدام ثلث الزيادة الحالية. أما الباقي من الفائض، فهو لسد العجز بالمعروض للسنوات القادمة، إذ سيكون النقص في عام ٢٠١٨، حوالي ١,١٤ مليون برميل يوميا، ويتوسع العجز ليصل إلى أكثر من ٥ مليون برميل يوميا.

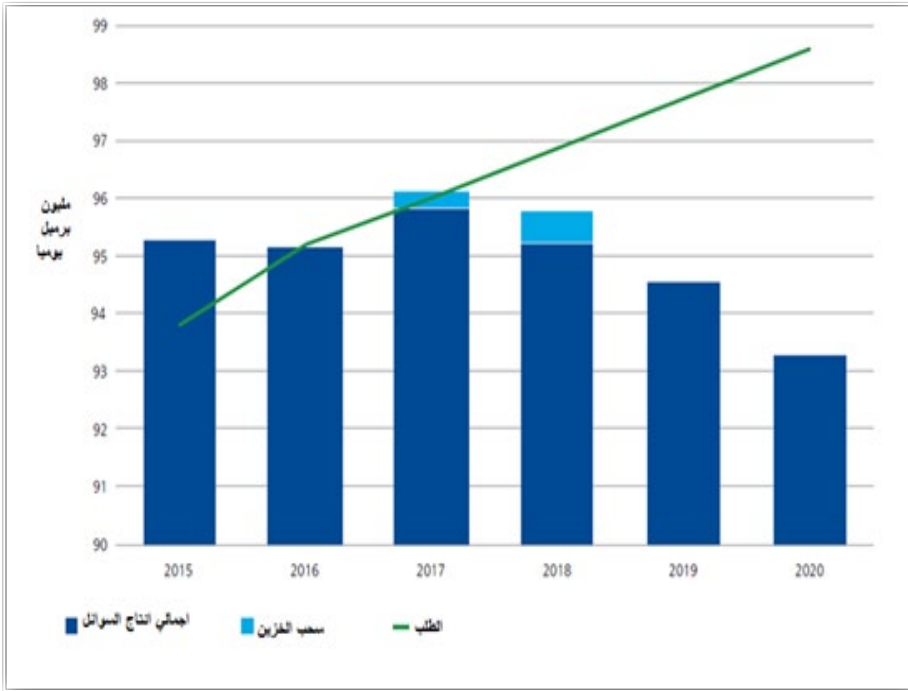
قانون التوازن (العرض الكلي والطلب الكلي) خلال السنوات الخمس المقبلة

بيّنا توقعات العرض الكلي للنفط الخام وطلبه الكلي، ونحن بحاجة الآن إلى معرفة آلية التوازن بينهما. لهذا الغرض، تم الاستعانة ببيانات أوبك ووكالة الطاقة الدولية، إذ من المتوقع أن ينمو إنتاج أوبك بنسبة تقارب ٠,٣ مليون برميل يوميا مع رفع العقوبات الإيرانية، كما هو موضح في الشكل (٨). إذ يظهر في الشكل إجمالي توقعات عرض السوائل، والتي من المتوقع أن تصل إلى إجمالي ٩٥,٨ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٧، وتتناقص إلى ٩٣,٣ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٢٠.

الشكل (٨) التوقعات الكلية لعرض السوائل



الشكل (٩) التوقعات الكلية للعرض والطلب للسوائل



على شكل حرف (U)؛ كونه يتبع الأسواق طويلة الأجل؟

شهدت المدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩ ارتفاعاً في أسعار النفط بشكل نسبي، صاحبه تراجع في الطلب بنسبة ٢,٣ ٪ على مدى السنتين. ونتيجة لاستجابة انخفاض الطلب، خفضت أوبك إنتاجها لرفع أسعار النفط بشكل سريع في عام ٢٠١٠؛ لذا ظهر لنا الانتعاش في الأسعار بشكل حرف (V).

بينما في الوقت الحالي، فإن انخفاض السوق يرتبط أكثر بزيادة العرض النفطي وليس بانخفاض الطلب، ولذلك ظهرت ردة فعل مناقضة، وهي قيام أعضاء أوبك بزيادة

هذا التوقع هو للتوضيح فقط، فهو يهدف إلى إظهار ما قد يحدث، إذا ما افترضنا عدم زيادة الإنتاج الجديد للمشارييع، الذي من المحتمل أن يأتي عبر الإنترنت، كما بيّنا سابقاً، والتي تتطلب وقتاً طويلاً لتطويرها. لذا، لا بد من الاعتماد على مصدرين أساسيين فقط، هما النفط الصخري في الولايات المتحدة وأوبك، والتي لا تزال هناك عدة شكوك في آلية عملها وقدرتها على تصحيح الوضع.

توقعات أسعار النفط والانتعاش المحتمل

ظهرت العديد من الآراء بشأن الشكل النهائي لتعافي أسعار النفط: هل هو على شكل حرف (V)؛ كونه يتبع الأسواق قصيرة الأجل؟، أم

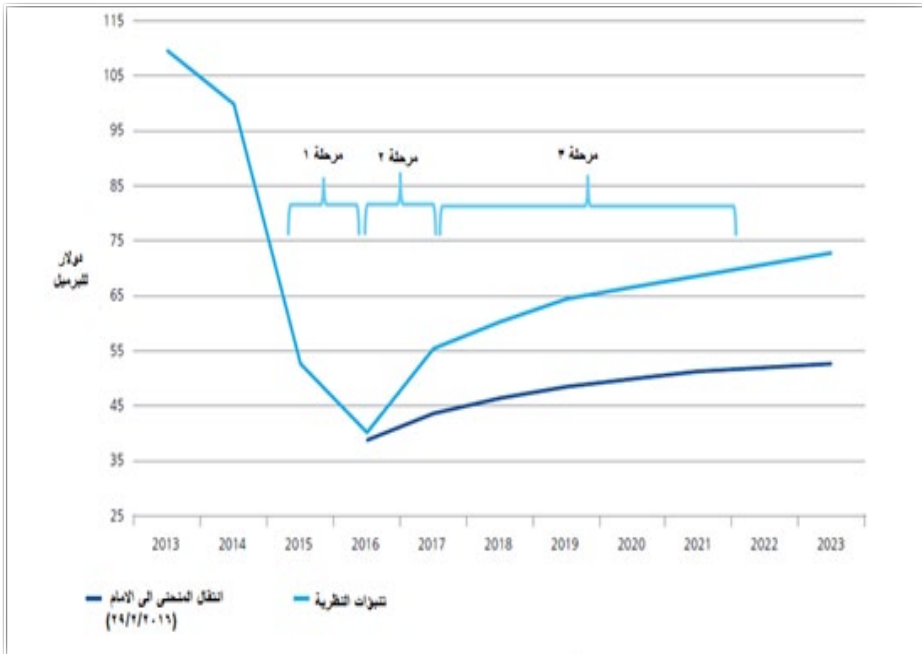
المعروض النفطي لكي لا تفقد حصتها في السوق؛ لذا سوف تتبع أسعار النفط انتعاشا بشكل حرف (U)، مما يعني أننا سنشهد مدة طويلة من انخفاض الأسعار أطول من الحالة السابقة لتعود أسعار النفط مرتفعة مرة أخرى.

زيادة سريعة في الأسعار. بينما المرحلة الثانية، فإن أسعار النفط تتزايد بشكل تدريجي ولكن ليس إلى المستويات التي شهدناها قبل الأزمة. في حين تشهد المرحلة الثالثة ظهور زيادة في التكاليف لمواكبة الإنتاج وانخفاض الطلب.

تلاحظ في الشكل (١٠) توقعات انتعاش أسعار النفط والذي يأخذ شكل حرف (V)، وهذا المنحنى يمثل ثلاث مراحل: الأولى مرحلة التحول من انخفاض الأسعار الحالية (بالقرب من مستويات التكاليف النقدية) إلى

لذا، فالتحليل يشير إلى أن الأسعار قد تواصل الارتفاع تدريجيا بسبب نمو الطلب وانخفاض الإنتاجية القائمة. ومن المتوقع أن يحدث ذلك خلال السنوات الخمس القادمة، ولكن هذا يتوقف على عوامل كثيرة.

الشكل (١٠) التنبؤ النظري بانتقال المنحنى إلى الأمام

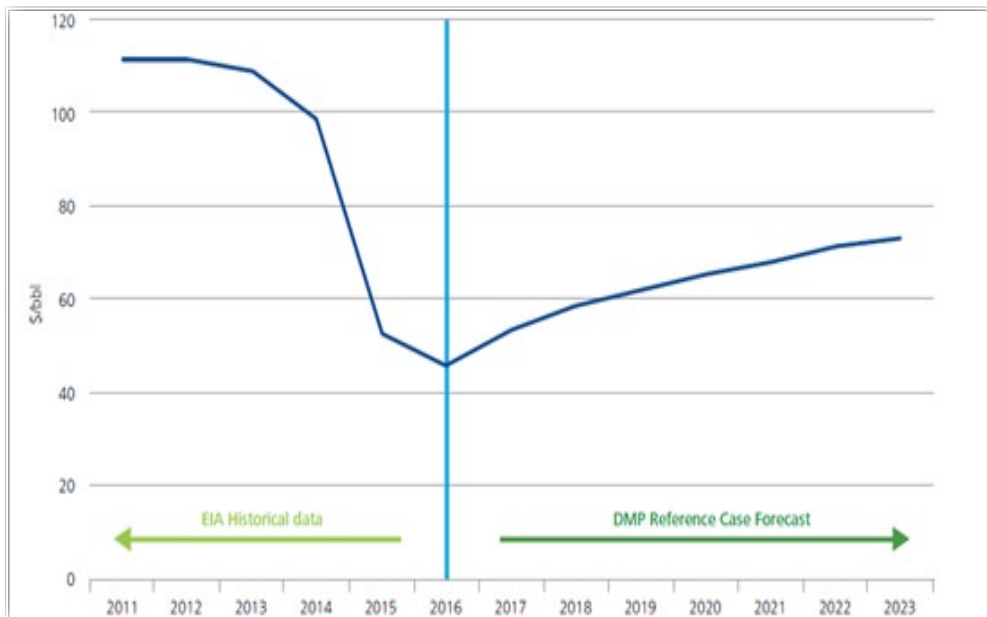


شركة ديلويت توقعت انتعاش منحنى أسعار النفط خلال الخمس سنوات القادمة والذي يشبه حرف (U). أنظر إلى الشكل (١١). إذ من المتوقع أن

تزداد الأسعار من ٤٥ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٦ إلى ٥٨ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٨، استجابة لآلية توازن العرض والطلب في

المستقبل، ونتيجة للتقدم التكنولوجي، وتخفيض التكاليف، بغية عودة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة إلى مستويات قبل الأزمة التي فيها أسعار مرتفعة، ووجود مستوى معين من الإنتاج. إن النقص في إنتاج النفط سيظهر في عام ٢٠١٨، وبشكل أكبر في عام ٢٠١٩؛ لذا سوف نحتاج إلى الاستثمار والإنتاج في النفط من إيران، والعراق، والبرازيل، وربما من روسيا، ويحتمل أن يكون من النفط الصخري في الولايات المتحدة.

الشكل (١١) توقعات شركة ديلويت للأسعار



الاستنتاج

النفط الصخري الرئيسة في الولايات المتحدة، وإيران، والعراق، وربما روسيا، ستغطي العجز في المعروض النفطي خلال السنتين الأولى (٢٠١٨، ٢٠١٩) بسعر ٥٨ دولارا للبرميل.

بعد عام ٢٠١٩ سيستمر نمو طلب النفط وستزداد الأسعار لتغطية كامل تكاليف المنتجين ذوي الكلف العالية، مثل الرمال النفطية في كندا والمناطق البحرية العميقة.

نستنتج من تحليلنا، أننا نرى نقص العرض إلى أكثر من ١ مليون برميل في عام ٢٠١٨، نتيجة لتأخر الاستثمارات، والديون الكبيرة، والتخزين بشكل كبير مما سيؤدي إلى زيادة الأسعار إلى ٥٨ دولارا للبرميل، ولكنها لن تعود إلى ١٠٠ دولار للبرميل كما كان في السابق. ويشير التحليل إلى أن مصادر النفط، مثل أحواض

ثلاثة خيارات لتحسين أمن طرق الطاقة المحفوفة بالمخاطر في الشرق الأوسط

تحليل وعرض: م. م. علي مراد العبادي

باحث في قسم إدارة الأزمات

مركز الدراسات الاستراتيجية

روين ميلز*

ترجمة ونشر: مركز بروكغنز

يوميًا، إلا أنها لم تتفد أيًا من هذه التهديدات. بيد أن العديد من التهديدات الأمنية الإقليمية تلقي الضوء على التهديدات التي تحيط بعبور الطاقة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعبرها وتستدعي تفكيراً جديداً من أجل إيجاد حلول فاعلة.

نقاط الضعف

يعلل الكاتب سبب التركيز مؤخراً على مضيق هرمز على الرغم من كونه ليس الطريق الوحيد لنقل الطاقة، كما أنه يعد ضعيفاً قياساً مع الطرق الأخرى، إلا أن سبب انتعاشه مؤخراً - وبحسب رأي الكاتب - يعود للأسباب الآتية: إن عبور الطاقة في جميع أنحاء المنطقة قد واجه في السنوات الأخيرة تعطيلات شديدة: حصار الموانئ في ليبيا، تخريب خطوط أنابيب النفط في سيناء واليمن وإقليم بلوشستان في باكستان وكذلك في جنوب شرق تركيا، زد على ذلك الهجمات على منشآت النفط والغاز في جميع أنحاء سوريا والعراق، وأعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية. لذلك يواجه أمن الطاقة تهديدات على جميع المستويات، بدءاً من تعطيلات وإضرابات محلية ووصولاً إلى مواجهات

يستعرض الكاتب في مقاله موضوعاً مهماً جداً، ولا سيما في منطقة تشهد صراعاً مستمراً وتؤثر على طرق ووسائل نقل وإمداد الطاقة. إذ تعد طرق نقل الطاقة بمختلف أصنافها من أهم عوامل تسويق المنتجات، سواء النفطية أم الغازية أم سواها، ولكلا الجانبين (أي للمصدر وللمستورد)، الأول للحفاظ على ديمومة الإنتاج وتدفق العوائد، والثاني لضمان إمداده بما يحتاجه من أنواع الطاقة للحفاظ على صناعته وتلبية سوقه بما يحتاجه من موارد، لذلك فإن كلا الجانبين يضعان في أولوياتهما الحفاظ على طرق الطاقة من المخاطر، ومن أهم تلك الطرق في الشرق الأوسط هو «مضيق هرمز»، ولا سيما بعد التهديدات الإيرانية بإمكانية إغلاقه في حال شنت ضدها أي هجمات أو تحالفات. ومن هنا فإن كاتب المقال يستند في كلامه على وفق ما جاء على لسان نائب القائد العام للحرس الثوري الإيراني العميد حسين سلامي: «إذا أراد الأمريكيون وحلفاؤهم المحليون أن يمروا عبر مضيق هرمز وهم يهددوننا، لن نسمح لهم بالعبور». لإيران تاريخ طويل من التهديدات ضد هذا الممر المائي الذي يعبره نحو ١٧ مليون برميل من صادرات النفط

* زميل غير مقيم لشؤون الطاقة في مركز بروكغنز/الدوحة. أسس شركة قمر للطاقة في العام ٢٠١٥ لتلبية الحاجة إلى الاستشارات والاستثمارات في مجال الطاقة على مستوى منطقة الشرق الأوسط.

طرق معالجة الأَمَر

لمعالجة المخاطر المحدقة بطرق ووسائل نقل الطاقة، يطرح الكاتب مجموعة من البدائل والحلول والتي من شأنها أن تقلل من حجم تلك المخاطر، ومن أبرز تلك الحلول:

١- **البنية التحتية:** تضم بناء أنابيب جانبية بعيداً عن نقاط الاختناق الرئيسية ومناطق التخزين الاستراتيجية، وهي مجموعة خطوط نقل للطاقة مهمة جداً وأهمها:

تضم خطوط الأنابيب الجانبية العاملة حالياً خط أنابيب SUMED الذي يصل البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط (والذي يتجنب قناة السويس). خط أنابيب حبشان - الفجيرة في الإمارات العربية المتحدة (الذي يتجنب قناة هرمز). وخط الأنابيب السعودي بترولالين، الذي يمر إلى البحر الأحمر مؤمناً بديلاً للخليج وقناة هرمز. تضم المشاريع المقترحة نقطة اتصال تربط بين بقية دول مجلس التعاون الخليجي ومحطة النفط التي سيتم بناؤها في الدقم في سلطنة عمان على المحيط الهندي. خطوط أنابيب جديدة أو سيتم إعادة تأهيلها تبدأ من العراق وتمر عبر الأردن وتركيا. مشروع توسيع خطوط بترولالين. ومحطة جديدة في مقاطعة جاسك، جنوبي إيران. كما ويمكن أن تُنَاط إدارة مناطق التخزين الاستراتيجية إلى الجهات المصدرة أو الجهات الموردة أو كلاهما معاً (فتحفظ الجهات المصدرة بالنفط على مقربة من أراضي عملائها، كما هو الحال بين المملكة العربية السعودية واليابان، وبين أبو ظبي واليابان والهند).

عسكرية إقليمية كبرى. ومما لا شك فيه، فإن أفضل طريقة للتخفيف من هذه الثغرات التي تواجه أمن الطاقة هي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراع في المنطقة، ولكن في الوقت الذي تستمر فيه التعطيلات وأعمال العنف، يتعين على موردي الطاقة والمستهلكين الاحتماء من اللامبالاة.

فيما يعزو الكاتب عدم استجابة كبريات الدول لمخاطر طرق نقل الطاقة والتباطؤ في مواجهتها، أنه يعود للانخفاض الحاد بأسعار النفط وتخوم الأسواق العالمية كما يبين الكاتب بقوله: قد يبدو أن فائضاً في إمدادات النفط والغاز عالمياً - مع أسعار منخفضة واكتفاء ذاتي أمريكي متزايد، وإبرام الاتفاق النووي الإيراني - قد خفف من حالة الطوارئ. فبالكاد استجابت الأسواق للفورات الأخيرة. إلا أن الاقتصاديات الكبرى - وحتى الولايات المتحدة الأمريكية - لا تزال تعتمد - بشكل مباشر أو غير مباشر - على إمدادات الطاقة التي تؤمنها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وصل احتياطي القدرة الإنتاجية من النفط إلى أقل مستوياته بشكل غير عادي حتى بات التوازن ضعيفاً حتى أمام تعطيل متوسط الحجم.

ركزت أغلبية المخاوف على صادرات النفط؛ نظراً لأهميتها في الاقتصاد العالمي. إلا أن أمن شحنات الغاز الطبيعي خطرٌ لم يقدر حق قدره، ولا سيما بالنسبة لدول كالـيابان وكوريا الجنوبية اللتين تعتمدان كثيراً على الغاز الطبيعي المسال. ومن شأن أي تعطيل أن ينتج عنه عواقب وخيمة على دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال حرمانها ليس من الإيرادات فحسب، إنما أيضاً من واردات هامة.

الأسواق بشكل جيد مع مهمة توزيع الإمدادات الشحيحة. من شأن جمع بيانات أفضل وأدق، كتلك التي يجمعها منتدى الطاقة الدولي، أن تحسّن عمل الأسواق بشكل كبير. تؤدي الحكومات دوراً في حماية المستهلكين الأكثر ضعفاً وفي ضمان طاقة كافية للخدمات المهمة، إلا أن الرقابة على الأسعار والتقنين وحظر الصادرات لطالما كان لها نتائج عكسية، والعديد من أسوء نتائج ما يُسمى بأزمات الطاقة قد نتجت عن تدخل حكومي حسن النية في عملية تسوية السوق العادية.

ولكن بشكل عام يصعب أو يستحيل على دولة أو شركة واحدة أن تستفيد من جميع مكاسب بناء بنية تحتية استراتيجية، التي لا يُعد وجودها ضرورياً، مع خط أنابيب جانبي، إلا لعدة أشهر على مدى بضعة عقود. قد يساعد التمويل الدولي، المدعوم ربما من بلد مستورد للنفط رئيسي - كالصين على الأرجح - في دعم مشاريع مماثلة، ولا سيما خلال مدة التقشف المالي التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

غالباً ما تجد البلدان المصدرة للطاقة ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصالحها متباينة، إلا أن أمن الطاقة ليس إلا أحد المجالات لتعاون مثمر، أقلّه بين مجموعات من الدول، وبعض الجهات الفاعلة الخارجية، خصوصاً عملائهم الآسيويين الذين تزداد أهميتهم أكثر فأكثر. فإذا كان حلّ التوترات والصراعات الإقليمية أمراً صعباً، من شأن خطوة مماثلة أن تخفف - على الأقل - من حدة أحد أخطر التهديدات الناتجة عن الاضطرابات في المنطقة.

٢- النهج المؤسسية: تضم آليات للتعامل مع التعطيلات، كترتيبات المشاركة التعاوني. ركزت التحاليل على البنية التحتية أكثر مما ركزت على التخفيف المؤسسي والمتعلق بالسوق. ولكن لا بدّ أن تتصافر هذه النهج وتعمل معاً. فالبنية التحتية وحدها لا تكفي، لا بدّ من دمجها ضمن إطار عمل مناسب من الأنظمة والقوانين والدبلوماسية. تتطلب خطوط الأنابيب العابرة للحدود والمتعددة الجوانب اتفاقات حول التعاون الدولي، فالتخزين الاستراتيجي يبدو أكثر فاعلية حين تكون قوانين استخدامه واضحة، وحين يتفق مالكو مناطق التخزين على عدم تخزين القليل من الإمدادات. هناك مكسب استراتيجي للدمج الفعال بين البنية التحتية والمؤسسات حتى وإن لم يُستخدم على الإطلاق. من خلال جعل مصدري النفط ومستهلكيه أقل عرضة للتهديدات، فإنه قد يخفف أيضاً من إمكانية وقوع هذه التهديدات. وفي حال إقامة تحالفات لغرض الهدف أعلاه، فالكاتب هنا يطرح سؤالاً مهماً وهو: ضد من ستكون هذه التحالفات موجهة؟ من الممكن أن تشكل التحالفات المتبادلة العدائية خطراً على أمن الطاقة الإقليمي بدلاً من أن تكون الضامن لهذا الأمن. يمكن أن تضطلع كلّ من وكالة الطاقة الدولية ومجلس التعاون الخليجي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) بأدوار، إلا أن أياً منها لم تحظ بمكانة جيدة. عوضاً عن إنشاء منظمة جديدة، قد يكون التوصل إلى تفاهم بين الهيئات الموجودة أكثر فاعلية.

٣- الأسواق: من أبرز العوامل هي تلك المتعلقة بالأسواق وكيفية وآلية التبادل فيها. إذ تتعامل

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الإلكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز